

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تطلب التعليق على السياسة المقترحة حول العقوبات المالية والتنديد العام

لنشر الفوري

الدوحة، في 21 يونيو 2009

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال طرحاً استشارياً وسياسة مقترحة حول العقوبات المالية والتنديدات العامة، بغية الحصول على التعليقات.

تتضمن السياسة المقترحة أحكاماً معينة حول "الأمر الروتينية أو الخروقات الثانوية" كما هو مشار إليها في لوائح الخدمات المالية، وهي تضم أيضاً سياسة لوائح الخدمات المالية لعام 2009 والصادرة في 6 مارس 2009 (العقوبات المالية – الرجوع أو التقارير المتأخرة).

تضم السياسة المقترحة خمسة عناصر:

- أ. نطاق وهدف السياسة
- ب. الإعلام والتبليغ عن الخروقات
- ت. كافة الخروقات الأخرى
- ث. ما الذي يشكل خرقاً ثانوياً أو روتينياً
- ج. عوامل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد:
 1. سواء ينبغي أخذ إجراء
 2. سواء ينبغي فرض عقوبة مالية أو نشر تنديد عام، و
 3. قيمة العقوبة المالية.

يخضع فرض أي عقوبة مالية أو تنديد عام لإجراءات النفاذ الخاصة بهيئة التنظيم و لحقوق الاستئناف.

تمتد فترة التشاور لاستلام التعليقات حتى تاريخ 30 يوليو 2009.

بإمكانكم الاطلاع على سياسة الخدمات المالية المقترحة لعام 2009 (العقوبات المالية والتنديدات العامة)، وتفاصيل إرسال التعليقات من خلال الموقع الإلكتروني:

http://www.qfcra.com/publication/Consultation_Papers.php

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديتها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com



ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE